

إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة - ولاية مستغانم -

برجي شهرزاد

ملخص :

لقد اتضح المكانة و الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة اقتصاديات الدول ذات التجربة الرائدة في ميدان تنمية هذه المؤسسات, وذلك من خلال مساهمتها الإيجابية في توفير الشغل و زيادة الناتج المحلي الإجمالي و ترقية الصادرات الوطنية, لكن مع ذلك فهي تواجه عدة صعوبات . يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري خاصة, نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات, بسبب الشروط و الضمانات التي تطلبها البنوك و التي تقف عائقا أمام هذه المؤسسات و ذلك بتقلص الدعم و الضمانات التي تؤهل المؤسسات للحصول على التمويل اللازم و هذا ما لمسناه أكثر من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها, لذلك أوجب الاهتمام أكثر بهذا النوع من المؤسسات لما لها من مكانة إستراتيجية.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, التمويل, مصادر التمويل, الهيئات المالية, المصادر الأكثر ملائمة.

Resumé :

Les petites et moyennes entreprises au niveau des économies développées, en une grande importance ; ce si a travers leur contribution positives a fournir des emplois et d'accroître le « PIB » et d'améliorer les exportations nationales ,mais elle se heurte néanmoins a plusieurs difficultés. Le problème du financement et une des principales difficultés rencontrées par les PME dans l'économie algérienne, en effet le refus des banque algérienne de financé ces institutions a pousser le gouvernement algérien a améliorer la relation entre les banque et les institutions en fournissant un soutien et des garanties aux institutions. C'est ce que nous allons le montrer par cette étude sur le terrain. Ce qui montre de donner plus d'importance a ces entreprises qui contribuent aux développe des pays.

Mot clés : Les petites et moyenne entreprises, les moyen de financements, les institutions financières, les sources les plus appropriées.

Abstract :

The strategic importance of SMEs has been confirmed in developed economies and pioneering countries in the field of SMEs economic life such as: job creation, Exports, and GDP. However, SMEs face different obstacles. The financial problem is foremost obstacles to this entities (SMEs), as the result of Algerian banks to provide them by the necessary liquidity. this is why the government take different initiative to improve the relationship between banks and SME. To do so, government has to prepare the background that help SME. acquiring its need. The result of our survey documents this view and guides us to deliver more attention to sustain SME.

Key Word : small and medium enterprise, sources of funding, financial institutions, the most appropriate sources.

المقدمة العامة :

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف جوانبه، أصبح يعد موضوعا من مواضيع الساعة، ذلك لأن جل الدراسات بينت بأن التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تتحقق إلا بوجود نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ذلك من خلال مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

لكن بالرغم من تلك الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات دون غيرها إلا أن ذلك لم يشفع لها للحصول على الموارد اللازمة لتمويل نشاطها، حيث لازالت تعاني من مشاكل و قيود جمة في التمويل بسبب شروط و المبادئ التي تفرضها وسائل التمويل، مما يجعل من هذه المؤسسات عاجزة و غير قادرة لقلّة مواردها .

في هذا الموضوع سنحاول التعرف على الأهمية الإستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية على المستويين الدولي و الوطني، من خلال تحديد مفاهيمها و خصائصها، و مختلف المصادر التمويلية المتاحة، كذا تحديد المشكلات التي تعترضها، و التعرف على استراتيجيات ترقيتها و سبل تأهيلها في ظل الأوضاع الراهنة من خلال استغلال الأمثل لمصادر التمويل .

نجد ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية :

ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر ملائمة، وكيف يتم استغلالها ؟

و من أجل دراسة الموضوع و معالجة الموضوع من جميع جوانبه تم التطرق إلى :

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التمويل، أهميته، أهم المصادر المتاحة .
- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، دراسة حالة مؤسسات لولاية مستغانم.

1) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1/تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

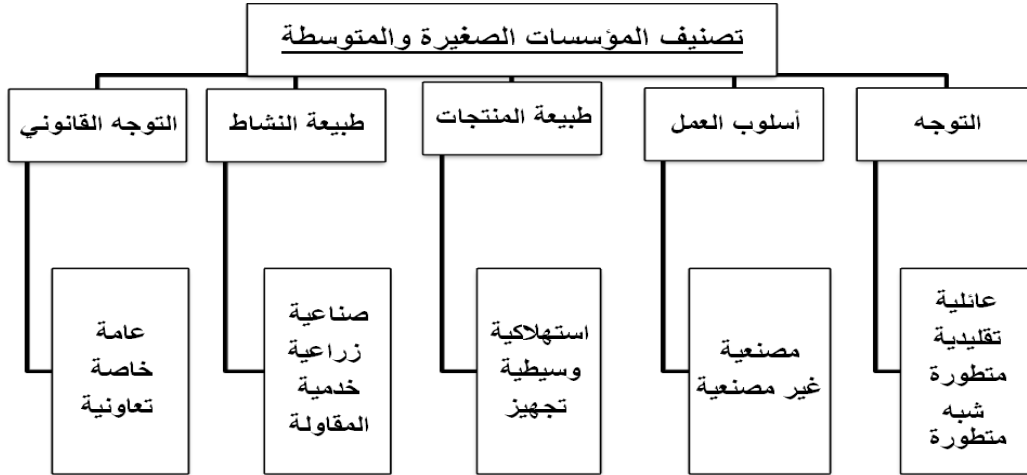
لقد شكل ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك حاولنا من خلال هذا الموضوع إبراز المفاهيم النظرية لهذه المؤسسات، هذا التميز والتباين لهذه المؤسسات وتعدد واختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها أدى إلى وضع تعريف خاص لكل دولة على حدة، ويوضح الجدول التالي المعايير المعتمدة في الجزائر:

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون دج إلى 02 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليار دج

المصدر: صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 03(2004) ص 02

2/تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدة مقاييس أهمها :

**3/ خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص ومزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهمها¹:

1-الحجم : يمثل الحجم خاصية مهمة للأعمال المتوسطة و الصغيرة، فقد ترى الإدارة و المالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة أو صغيرة و لا تتطلع أن تأخذ حجما آخر.

2-سهولة التكوين : إن منظمات الأعمال الصغيرة يسهل إيجادها من الناحية القانونية و الفعلية، و هذا الأمر نجدته متجسد في أغلب الدول و قوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال و الأنشطة التجارية و الخدمية. إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة و السهولة و الوضوح و التحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام الأعمال الصغيرة، تنطلق لاحقا إلى الأعمال منظمات و شركات متوسطة الحجم².

3-الضئالة النسبية لرأس المال و تكلفة العامل : تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة لرأس مال ضئيل و حجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف و تجهيزات ضخمة بالمقارنة بالمشاريع الكبرى³.

4-التجديد : إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد و أغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة.

كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد و التحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم و يجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل⁴.

4/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ - القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار و الاستثمار: تسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات غير الحكومية) بالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج⁵.

ب- تساهم في الناتج الداخلي الخام: الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، و نلاحظ من الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة المجالات الصناعية الزراعية و الخدمية، إنها تساهم بشكل مباشر في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول النامية.

ج- ترقية الصادرات: أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لدى بعض الدول، و يمكن

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، "منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة"، جامعة الأردن، الطبعة الأولى 2009 ص 26

² طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره ص 27

³ أوبختي نصيرة، القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في التنمية كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2010-2011 ص 14

⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 29-31

⁵ يوشف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 34.

للصناعات الصغيرة أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات و ذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية فيما تصل بوسائل الإنتاج.¹

إلى جانب ذلك تظهر :أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الاجتماعي :

أ- **تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي** : تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية و مدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، و من ثما فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية و تساهم في إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين و تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.²

ب- **إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين**³ : للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدولة، لأن هذه المشروعات يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني و المدخرات الوطنية، و هذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .

ت- **توفير مناصب شغل** : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساهم في توفير فرص عمل جديدة، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.⁴

2) مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- مفهوم التمويل و أنواعه :

أولاً : **المفهوم الاقتصادي**: إنه توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة لتغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أو مؤقتة .

ثانياً : **المفهوم الحقيقي** : هو توفير الموارد الحقيقية كالسلع و الخدمات و تخصيصها لأغراض التنمية من أجل إنشاء مشروعات استثمارية .

ثالثاً : **المفهوم النقدي**: يقصد به توفير الموارد النقدية التي توفر بواسطتها الموارد الحقيقية.

رابعاً : **تعريف أخرى**: يعرف على أنه توفير النقود التي تملك الحاجة إليها ويوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد من الاستهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة.¹

¹ سيد علي بلحمدي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة" مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب 2006، ص 48-50

² فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005 ص 76

³ أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارنة) الدار الجامعية، مصر 2007، ص 129-131

⁴ سيد علي بلحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 44

2-أنواع التمويل و معايير تقسيمه :

بما أن التمويل أساس ممارسة أي نشاط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة,و تبعا لتعدد مصادر ووسائل التمويل و دور مؤسسات الوساطة المالية(مالية مصرفية,مالية غير مصرفية),يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير² :

1- معيار الملكية : تمويل ذاتي و تمويل عن طريق الديون .

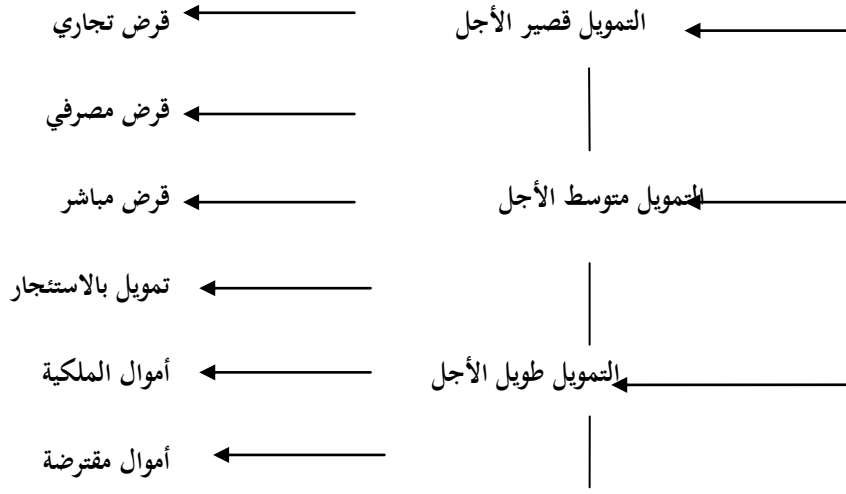
2- معيار الزمن : و نعني به تاريخ الاستحقاق,و يشمل التمويل قصي الأجل , متوسط , طويل الأجل.

3- المعيار الداخلي و الخارجي : و فيه مجمع المعيارين السابقين,حيث يشمل المعيار الداخلي (التمويل الذاتي

للمؤسسات , للأفراد,للحكومة),وأما التمويل الخارجي يشمل(التمويل المباشر و تمويل الوساطة المالية) و عليه نرى

أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشمل التمويل الذاتي,والتمويل المباشر و تمويل الوساطة المالية العبر عنه

بالتحويل غير المباشر .
الشكل : مخطط تقسيم التمويل :



مصادر التمويل : يطلق على مصادر التمويل ب "الهيكال المالي" و يعبر عن تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال لتمويلها.

¹ بوهزة محمد,بن يعقوب الطاهر, تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية,ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية,جامعة سطيف, 25-28 ماي 2003 ص 246
² سحنون سمير, "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"-حالة الجزائر " ماجستير في اقتصاد التنمية , كلية العلوم الاقتصادية , التسيير و العلوم التجارية, جامعة تلمسان 04-05 ص 41

ونظرا لان التمويل أساس ممارسة أي نشاط و تبعا لتعدد مصادره, تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مصادر مختلفة لتمويل نشاطها, سواء كانت بالأموال الخاصة أم عن طريق الديون و يختلف كل مصدر حسب النوع و الشروط و التوقيت ونصنفها إلى مايلي¹ :

• **المصادر التقليدية :** يشتمل هذا النوع على :

1- التمويل الذاتي و العائلي و الأصدقاء : يعرف على أنه مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.²

2- التمويل من السوق غير الرسمي الاقراض : يأتي في المرتبة الثانية يلجأ إلى هذا السوق خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي.³

3- التمويل من البنوك التجارية في إطار سياستها التقليدية : تعد البنوك و المؤسسات التجارية أهم المؤسسات المصار الخارجية استعمالا لتمويل هذه المؤسسات.⁴

• **المصادر الحديثة :** نعني بها كل المصادر المتوفرة لدى الدول المتقدمة و تستخدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, لكنها نادرة في الدول النامية بالرغم من أهميتها, تشمل مايلي :

1- القرض الايجاري: نعني به تأجير العقار أو المعدات لفترة زمنية محددة مقابل الأقساط المتفق عليها وهذا يتم منذ بداية الصفقة.⁵

2- مؤسسات تمويل رأس المال المخاطر: تعرف مؤسسات رأس المال المخاطر على أنها كل رأس مال يوظف على انه تمويل لابتكار جديد, أو توسع مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد و هذا هو (مصدر الخطر).⁶

3- التمويل عن طريق البورصة (السوق المالي) : يمكن أن يكون السوق المالي ملجأ للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إذا كان هناك قبول مساهمين فتح رأس المال من جهة و تلائم آليات و شروط البورصة.⁷

4- التمويل الإسلامي : يعتبر نظاما مستقرا و مرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ الحرية و التعاون حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي يربح طرف على حساب الآخر.¹

¹ سحنون سمير, مرجع سبق ذكره ص 44 .

² عبد الرحمن يسري أحمد, "تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها" دار النشر و التوزيع, الإسكندرية 1996 ص 37

³ عبد الرحمن يسري أحمد, يتصرف ص 39

⁴ سحنون سمير, مرجع سابق ص 48

⁵ سمير محمد عبد العزيز, التأجير التمويلي, مكتبة الإشعاع الفنية, الإسكندرية 2000 ص 74

⁶ Olivier tores ;PME de Nouvelle approche ;Economica ;1998 ;p105

⁷ سحنون سمير, مرجع سابق ص ص 52

5- قنات دولية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وهذا النوع خاص بالحكومات الدولية.

3/ دراسة إحصائية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة " ولاية مستغانم " :

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (1991-2010) :

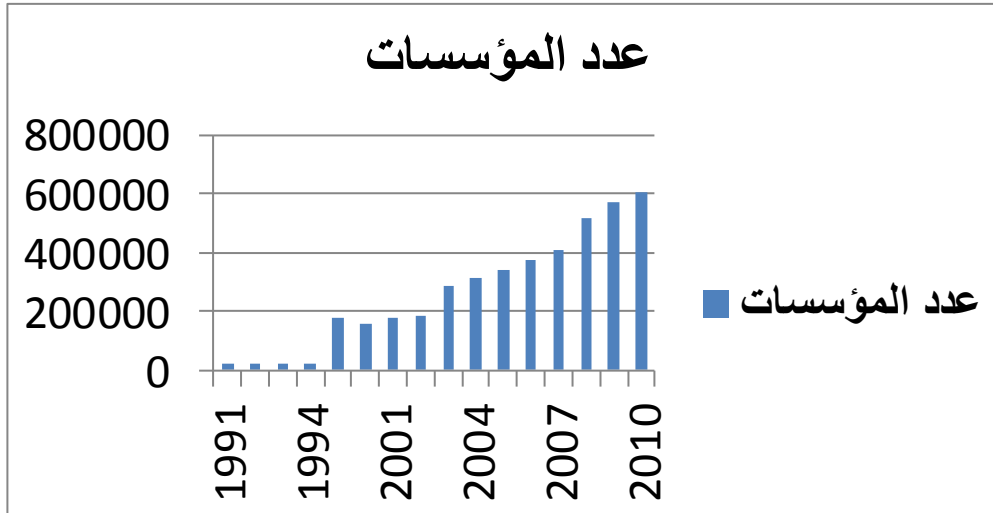
السنوات	عدد المؤسسات	السنوات	عدد المؤسسات
1991	22382	2003	288587
1992	20207	2004	312959
1993	23207	2005	342788
1994	26212	2006	376767
1995	177365	2007	410959
1999	159507	2008	519526
2001	179893	2009	570838
2002	188564	2010	607297

المصدر: بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 123، 124 إحصائيات 1991-2002 .

تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1991-2010 استنادا على معطيات الجدول :

طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤ، ص، م	النسبة	الإحصاء
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	6119	58.90%	32178
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	19	0.18%	605
المؤسسات التقليدية و الحرفية	4251	40.92%	8502
المجموع	10389	100%	40559

¹ بونوة شعيب، سحنون سمير، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006 ص 427



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول

أ/حسب قطاعات النشاط :

السنوات	خاصة	عمومية	نشاطات تقليدية
2003	207949	788	79850
2004	225449	778	86732
2005	245842	874	96072
2006	269806	739	106222
2007	293946	666	116347
2008	392013	626	126887
2009	408155	598	162085
2010	606737	560	/

Source : Samia GHARBI ;LES PME /PMI EN ALGERIE ;cahier de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ;université de littoral cote d'opale ;N 238 ,mars 2011 p 07

قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم :

في سنة 2010, وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقسمة حسب طبيعتها كما يلي:

المصدر : معلومات مقدمة من طرف " مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" بولاية مستغانم, بتصرف .

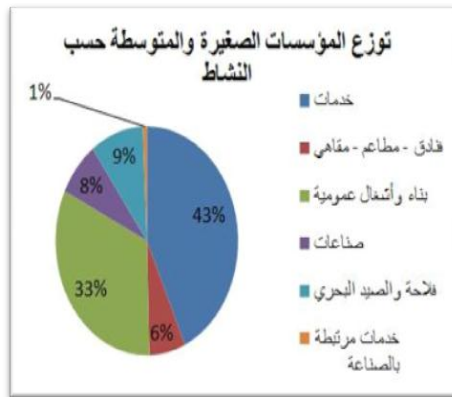
من خلال النسبة يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة هي الأكثر هيمنة, هذا ما تشير اليه النسبة 58.90 %, تليها الصناعات التقليدية بنسبة 40.92 %, وأخيرا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية بنسبة 0.18 %.

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية :

الجدول التالي يوضح ذلك :

الأنشطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية 2010/12/31	النسبة
خدمات	2649	43
فنادق, مقاهي , مطاعم	394	6
بناء و أشغال عمومية	2000	33
صناعات	473	8
فلاحة و الصيد البحري	578	9
خدمات مرتبطة بالصناعة	44	1
المجموع	6138	/

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية



الشكل التالي يوضح ذلك : نلاحظ من خلال الشكل

أن قطاع الخدمات يهيمن على مجموع المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة للولاية ب 3034 مؤسسة من بينها

394 مؤسسة عبارة عن فنادق, مطاعم ومقاهي, ثم يليه

قطاع البناء, والأشغال العمومية ب نسبة 33 %, من مجموع

المؤسسات ثم يليه قطاع الفلاحة و الصيد البحري, تليها الصناعات.

المصدر : من إعداد الطالبة

الإطار العام للدراسة التطبيقية :

قبل أن نشرع في عرض و تحليل المعلومات التي تمكنا من الحصول عليها من الدراسة الميدانية كان لابد من الإشارة إلى منهجية الدراسة التي قمنا بإتباعها و التي تتمثل خطواتها فيما يلي:

● **الحدود الزمنية :** تمحورت الدراسة خلال الفترة (2003-2010) لأن الإحصائيات الموجودة تتعلق بهذه الفترة.

● **الحدود المكانية :** يتمثل المجال المكاني للدراسة في عينة من المؤسسات لولاية مستغانم وذلك بالتنسيق مع مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية.

● **الحدود البشرية :** لقد شملت العينة مسؤلي مؤسسات صغيرة و متوسطة صناعية و تجارية بالولاية

أ- **أدوات الدراسة :** (تقنيات جمع وتحليل معطيات الدراسة) : بما أن موضوع البحث يتعلق بالبحث عن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر ملائمة و الأكثر استعمالا، فقد استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي، وكذا منهج دراسة حالة الشيء الذي استوجب منا اللجوء إلى أدوات الدراسة التالية :

- المعاينة.

- المقابلة.

- الاستمارة (الاستبيان).

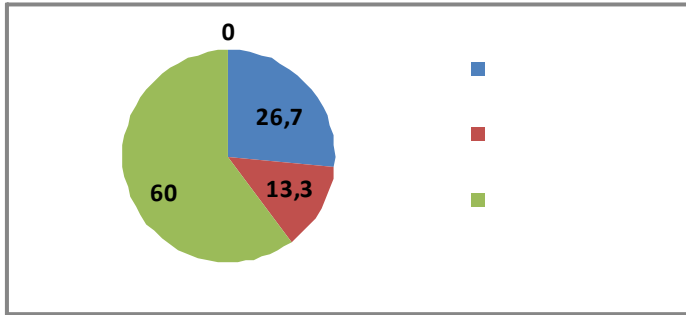
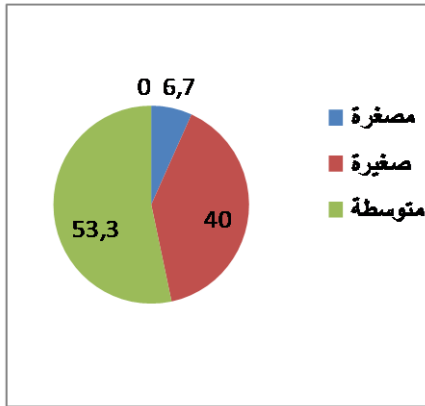
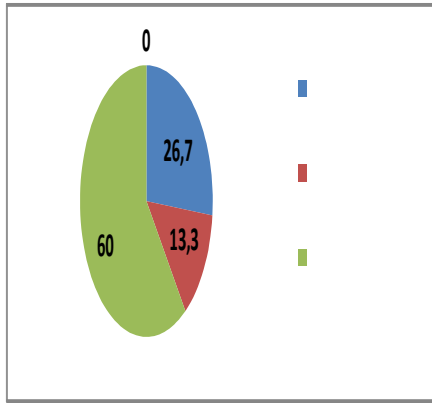
الأدوات الإحصائية: تمت معالجة بيانات الاستبيان من خلال برنامج Excel وبرنامج SPSS إصدار 19 حيث كان ثبات صدق المقياس المتبع $\alpha = 0.57$.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

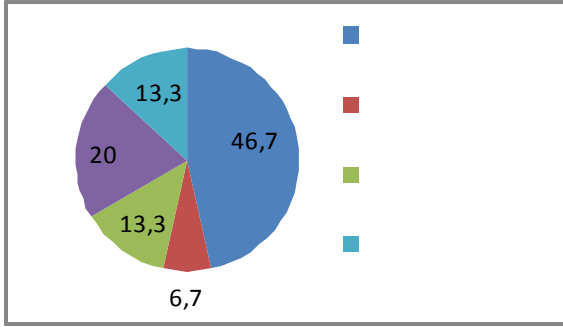
أ/ **حسب الملكية :**

نلاحظ من خلال الشكل: نسب المؤسسات حسب الملكية تتوزع كما يلي :

المؤسسات المختلطة بنسبة 6.7 %، العامة بنسبة 20 %، أما الخاصة تقدر بنسبة 73.3 %. نستنتج أن المؤسسات الخاصة، هي المؤسسات المهيمنة مقارنة بالقطاعات الأخرى، إن الكثافة الإدارية الخاصة "سواء ذاتية"، (فرد) أو عائلة"، راجعة للميول لاستقلالية و تجنب كل أشكال الصراع و مختلف العقبات المحتمل



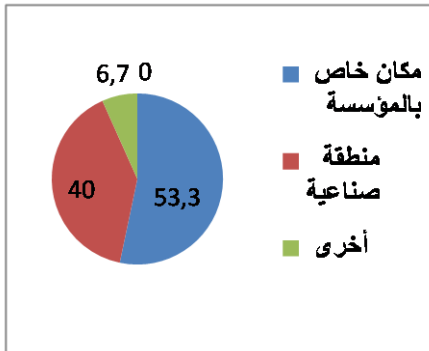
حدوثها لاتخاذ القرارات.



ب/ تصنيف المؤسسات حسب القطاع :

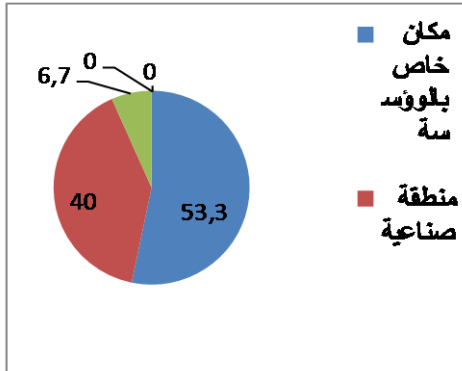
من خلال الشكل البياني، نلاحظ أن نسبة 6.7 % من العينة المدروسة مؤسسات مصغرة، النسبة 40 % تمثل مؤسسات صغيرة، أما النسبة 53,5 % تمثل المؤسسات المتوسطة، وهذا ما يتوافق مع معيار عدد الأجراء الذي يحدده القانون الرسمي رقم

18-01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعلق بالمادة 5، في تعريفها لهذا النوع.



ج/ تصنيف المؤسسات حسب العمر :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي عمرها يفوق 10 سنوات تمثل النسبة الأكبر، مقارنة بالمؤسسات التي يتراوح عمرها من (1 إلى 5 سنوات)، و المؤسسات التي يتراوح عمرها من (5 إلى 10 سنوات) التي نفسها بحدثة النشاط فيها، إذن غالبية المؤسسات قديمة النشأة .

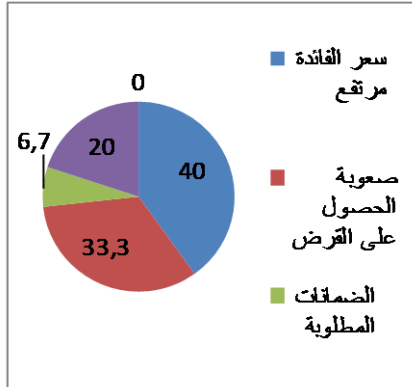


د/ تصنيف المؤسسات حسب نوع النشاط :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن: النسبة 60 % من العينة المدروسة مؤسسات صناعية، تمثل النسبة 26,7 % منها التجارية، أما النسبة المتبقية 13,3 % تمثل مؤسسات الخدمات، سنتعرف لاحقا على أسباب اختيار هذا النوع من النشاط و الغرض منه .

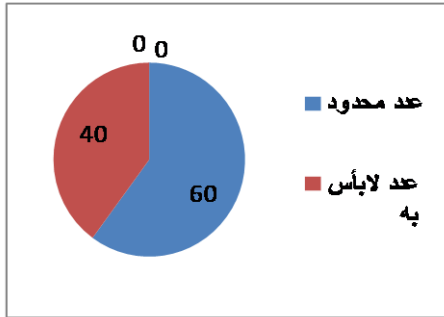
الغرض أو سبب اختيار نوع النشاط :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات من حيث: غرض النشاط تختلف فالنسبة 46,7 % تخص دافع النشاط بسبب



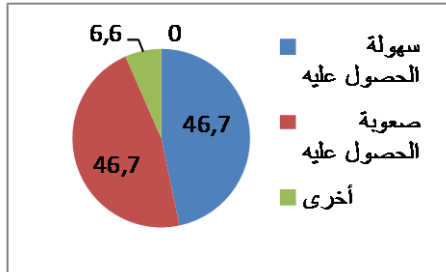
هوامش الربح العالية بالقطاع، 20 % بسبب وجود دعم حكومي للقطاع (يلائم المؤسسات العمومية) تساوي بين النسبتين عدد المنافسين محدود و دوافع و "أخرى" خاصة بالمؤسسة. إذن الدافع الأكبر لاختيار النشاط للمؤسسات هو هوامش الربح المرتفعة في القطاع سواء فيما يخص المؤسسات الخاصة أو العمومية، لأن المؤسسات مهما كان نوعها هي في بحث دائم عن "الربحية".

هـ/ مكان نشاط المؤسسة : من خلال الشكل نلاحظ :



النسبة 53,3 % من العينة المدروسة تعمل بمكان خاص، تبعا لملكيتها المستقلة، في المقابل 40 % تخص المؤسسات التي تعمل بمناطق صناعية، هذا لجذب المستثمرين أكثر، أما النسبة المتبقية فتخصص أماكن أخرى، إذن نستنتج أن غالبية المؤسسات المدروسة تعمل بمكان خاص هذا حسب غرض النشاط .

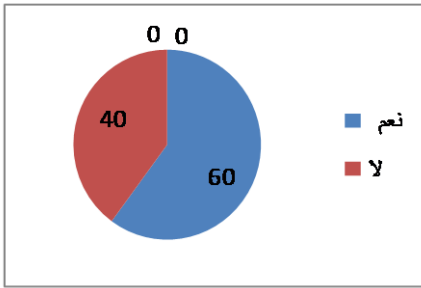
و/ إطار إنشاء المؤسسة :



من خلال الشكل البياني نلاحظ أن النسبة 46,7 % تمثل إنشاء المؤسسة لغرض خاص، يتوافق هذا و نوع المؤسسات الخاصة إذن فالإطار الذي تم فيه إنشاء أغلب هذه المؤسسات : هو إطار خاص ،متعلق بكل مؤسسة حسب ملكيتها.

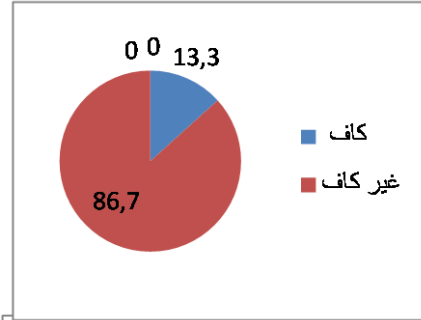
ي/ الهيئات المالية :

1- عددها : من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة تمثل 60 % ، عدد محدود للمؤسسات المالية، أما النسبة 40 % تمثل عدد لا بأس به



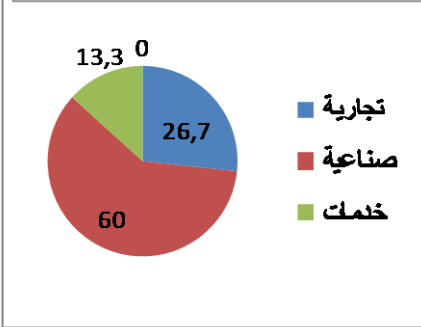
من الهيئات المالية ، من خلال هذه النسب نستخلص بأن عدد الهيئات المالية محدودة هذا ماسنوضحه في الأسئلة القادمة لماذا عددها قليل.

2- القروض : فيما يخص القرض النسب موزعة بالتساوي نسبة 46,7 % ما بين سهولة و صعوبة الحصول على القرض في ما يخص العينة المدروسة أجابت نصفها بصعوبة و النصف الآخر بالسهولة في الحصول على القرض، هذا لأسباب خاصة بكل مؤسسة، ربما بسبب الضمانات التي تقدمها مؤسسة عن أخرى سنتطرق إليها في الأسئلة التالية .



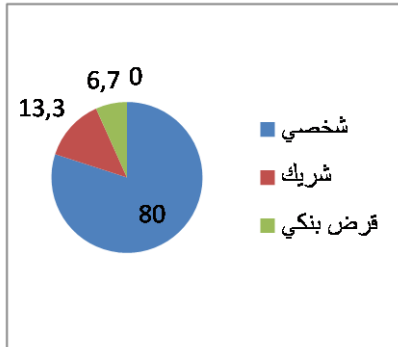
3-المشاكل التمويلية :

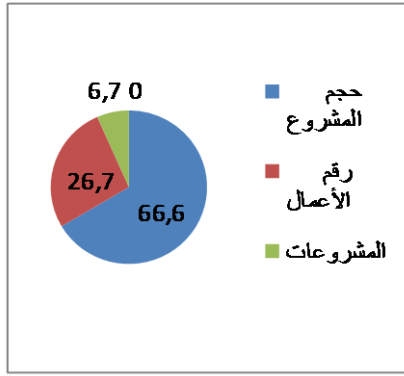
من النسب الموضحة في الشكل يمكن أن نستنتج توجد مشاكل تمويلية في هذه المؤسسات و بنسبة عالية .



طبيعتها :

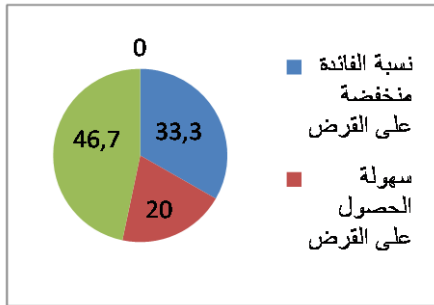
من خلال الشكل نلاحظ النسبة 40 % تمثل السعر على الفوائد مرتفعة وهي النسبة الأكبر، تليها النسبة 33,3 % التي تمثل صعوبة الحصول على القرض، أسباب أخرى بنسبة 20 % أما النسبة 6,7 % تمثل الضمانات المطلوبة مرتفعة ، انطلاقا من هذه النتائج نستخلص أنه تتمثل الصعوبات التمويلية للمؤسسات بالدرجة الأولى في أن سعر الفائدة مرتفع و هذا ما توضحه النسبة المرتفعة 40 %، تليها الصعوبات الخاصة بالحصول على القرض بالدرجة الثانية أخيرا الضمانات التمويلية.



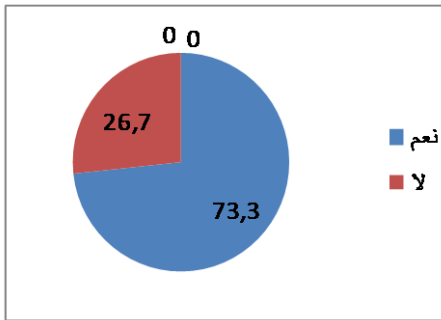


ما مصادر التمويل :

من خلال الشكل نلاحظ النسبة 80 % تمثل التمويل الشخصي، تليها النسبة 13,3 % تمثل الشريك، أما النسبة 6,7 % تمثل التمويل عن طريق القرض البنكي، ومنه نستنتج أن المؤسسات تعتمد بالدرجة الأولى في تمويلها على التمويل الشخصي (الذاتي) ، هذا حسب طبيعتها الشخصية، يليها التمويل بالمشاركة عن طريق الشركاء تلجأ إليه في حالة صعوبات تمويلية ، في الأخير تلجأ إلى التمويل البنكي، هذا كما ذكرنا سالفاً بسبب تعقيد الإجراءات التمويلية البنكية "من سعر فائدة مرتفع، وصعوبة الحصول على التمويل البنكي، والضمانات المطلوبة، هو الملاذ الأخير.



في حالة التمويل الشخصي :



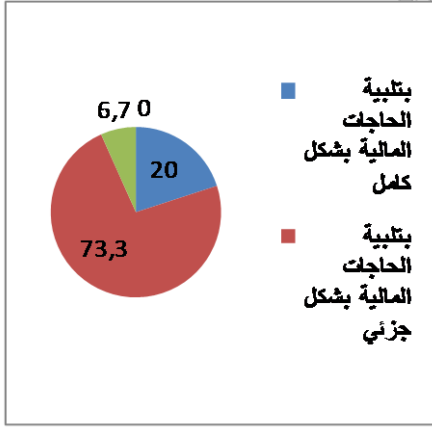
من خلال الشكل البياني نلاحظ أن النسبة 86,7 % ، تمثل النسبة (التمويل الشخصي غير كاف) وهي نسبة مرتفعة، والباقي 13,3 % تمثل النسبة الكافية من التمويل الشخصي، ومنه نستنتج أنه فيما يخص التمويل الشخصي الخاص داخل المؤسسات يعتبر غير كاف بالرغم من أنه يحتل النسبة الأكبر من المشاركة .

إذا كان بنكي على أي أساس يتم ذلك :

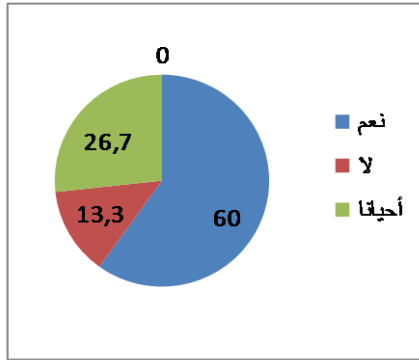
فيما يخص إذا كان التمويل بنكي : من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 66,6 %

تمثل التمويل على حسب حجم المشروع، أما النسبة 26,7 % هي نسبة التي تمثل التمويل على حسب رقم الأعمال أما الباقي 6,7 % تمثل على حسب نوع المشروع هذا البيان يخص المعايير التي تعتمد عليها البنوك في تقديم التمويل البنكي المناسب و من خلال تحليل النتائج تبين أنه تعتمد البنوك في تقديم القروض على حجم المشروع، هذا ما يتضح من خلال النسب المتحصل عليها، كلما كان المشروع كبير اتخذت البنك هذا المعيار بعين الاعتبار.

مختلف الركائز في اختيار المصادر :

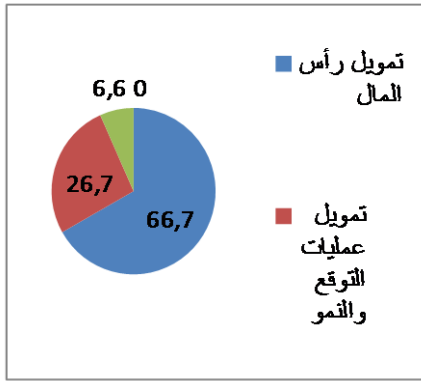


من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة مرتفعة فيما يخص ملائمة فترة الإرجاع نرى النسبة في حدود 46,7 %، تليها النسبة 33,3 % التي تمثل نسبة الفائدة على القروض منخفضة، أخيرا النسبة 20 % التي تمثل سهولة الحصول على القرض، إذن من خلال النتائج يمكن استخلاص مايلي : يمكن القول أن المؤسسات تركز في اختيار مصادر التمويل على عنصر " ملائمة فترة الإرجاع " .



هل استفدتم من قرض بنكي :

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة مرتفعة فيما يخص مؤسسات العينة التي استفادت من قرض بنكي بلغت النسبة 73,3 %، أما النسبة 26,7 % مثلت المؤسسات التي لم تستفد من قرض بنكي . إذن النتيجة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استفادت من قروض بنكية خلال مرحلة حياتها لتمويل أنشطتها.

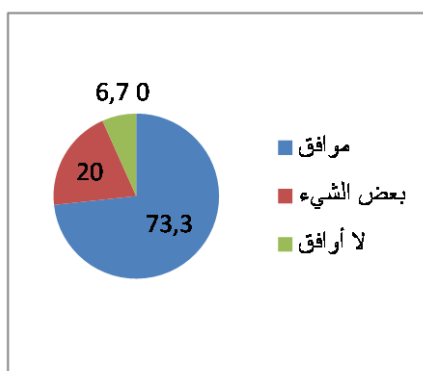


هل قام بتلبية حاجياتكم التمويلية :

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الإجابة فيما يخص تلبية حاجيات القرض المقدم من البنوك على النحو التالي : النسبة 73,3 % من مؤسسات العينة أجابت بأن القرض قام بتلبية الحاجات المالية بشكل جزئي، أما النسبة 20 % تمثل مؤسسات العينة التي قالت أن القرض قام (بتلبية الحاجات المالية بشكل كامل) أما النسبة 6,7 % للمؤسسات أجابت أن القرض (لم تقم بتلبية الاحتياجات المالية)، إذن يمكن استخلاص مايلي : أن المؤسسات التي استفادت من قروض بنكية، قامت هذه الأخيرة بتلبية احتياجاتها المالية بشكل جزئي.

المشاكل التمويلية :

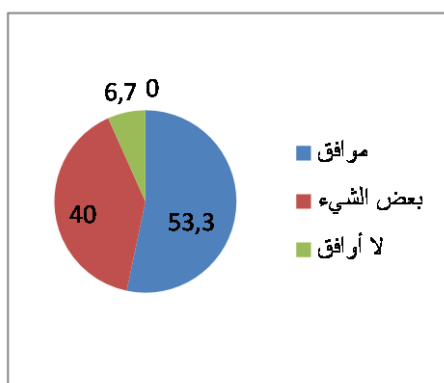
هل تلقىتم مشاكل في الحصول على القرض :



من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة مرتفعة للإجابة نعم فيما يخص مشاكل الحصول على القرض و هذا ما تمثله النسبة 60 %، و الإجابة أحيانا تمثل 26,7 %، و النسبة 13,3 تخص الإجابة لا، إذن نستنتج أن مؤسسات العينة قامت بتلقي صعوبات في الحصول على القروض البنكية.

الغرض من التمويل :

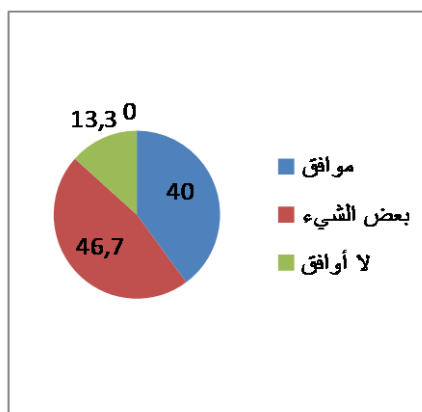
من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 66,7 % تمثل تمويل رأس المال و هي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى، أما النسبة 26,7 % تخص تمويل عمليات التوقع، والباقي 6,7 % يمثل أسباب أخرى، انطلاقا من النتائج المتحصل عليها و من تحليل البيانات يمكن القول أن الهدف من الحصول على القرض هو (تمويل رأس مال المؤسسة) بالدرجة الأولى بعدها يأتي الاهتمام بتمويل عمليات التوقع و النمو.



فيما يخص مشاكل المؤسسات :

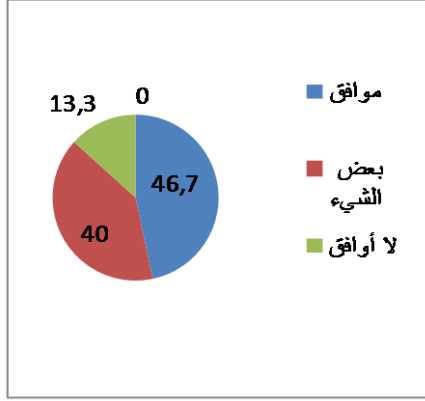
نقص الأموال الشخصية :

الإجابة عن السؤال (أسباب مشاكل المؤسسات، نلاحظ النسبة 73,3 % تمثل نسبة مرتفعة تخص 20 % تخص الإجابة بعض الشيء، و الباقي 6,7 نستنتج أن المؤسسات تعاني من نقص في الأموال



من خلال النتائج فيما يخص نقص الأموال الشخصية الإجابة موافق، أما النسبة % الإجابة لا أوافق، إذن الشخصية.

فيما يخص صعوبة التمويل :

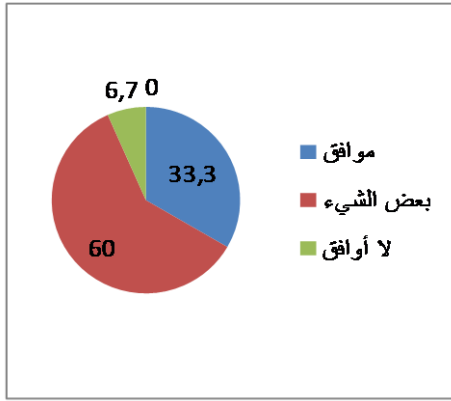


من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة 53,3 % هي نسبة مرتفعة تخص الإجابة موافق، تليها النسبة 40 % تمثل الإجابة "بعض الشيء"، أما النسبة 6,7 % تخص لا أوافق، إذا انطلاقاً من هذا نقول أن المؤسسات توافق على أنه من الأسباب الرئيسية لمشاكلها هي صعوبة التمويل المصرفي و هذا ما تبينه النتائج المتحصل عليها من خلال الاستبيان، يليها الحكم بعض الشيء، إذن النتيجة المستخلصة أنه من الأسباب الفعلية لمشاكل المؤسسات هي "صعوبة التمويل المصرفي".

عدم التوجه للبنوك الإسلامية : بسبب

عدم إختلافها عن البنوك الربوية :

فيما يخص السؤال الذي يخص عن البنوك الإسلامية " أسباب عدم توجه بعض المؤسسات للبنوك الإسلامية" بسبب عدم إختلافها عن البنوك الأخرى : كانت الإجابات متفاوتة ، حيث تناولت كما ذكرنا 46,7 % أجابوا بنعم ، 40 % أجابوا ببعض الشيء ، أما الباقي أجابوا ب: لا أوافق، من خلال هذه النسب نقول أن المؤسسات لم تلجأ إلى البنوك الإسلامية بسبب عدم إختلافها عن البنوك الأخرى.



ارتفاع نسبة الأرباح :

فيما يخص الإجابة عن السؤال من أسباب عدم اللجوء إلى البنوك الإسلامية " ارتفاع نسبة الأرباح " فكانت الإجابات متفاوتة نرى نسبة 46,7 % تخص الإجابة بعض الشيء، أما النسبة 40 % خصت الإجابة موافق، في حين النسبة 13,3 % لا أوافق من خلال التحليل تبين أن المؤسسات توافق بعض الشيء على أن من دواعي عدم اللجوء إلى البنوك الإسلامية هو عدم ارتفاع نسبة الأرباح، بل أسباب أخرى لأن البنوك الإسلامية حسب تعريفها للتمويل الإسلامي لا تتعامل بالأرباح.

تعقيد الإجراءات :

فيما يخص الإجابة عن السؤال ببعض الشيء عن سبب عدم اللجوء إلى البنوك الإسلامية لسبب " تعقيد الإجراءات " فكانت النسب التالية 60 % تقول بعض الشيء، 33,3 % تقول موافق، 6,7 % تقول لا أوافق، إذن انطلاقاً من النتائج تبين أن المؤسسات لا تلجأ إلى البنوك الإسلامية بسبب تعقيد الإجراءات و المعاملات و هذا ما تأكدته النسب المرتفعة فيما يخص الإجابة بنعم لأسباب أخرى .

النتائج المستخلصة :

أظهرت نتائج البحث الميداني المتواضعة أن المؤسسات قيد الدراسة (على المستوى الكلي) مجبرة للاقتصار على مواردها الذاتية، أو مجموعة من مصادر التمويل غير الرسمية (خارج نطاق البنوك) إذا لم تتمكن من الحصول على دعم حكومي ميسر و قبول مصرفي نهائي .

على العموم المؤسسات الخاصة تعتمد فقط على مواردها الذاتية و لا تستخدم الاستدانة الخارجية. إذن فعلينا القول :

- لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول المتطورة بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشيء الذي انعكس على مستوى تطور هذه الدول.
- بالرغم من توفر مصادر التمويل المتاحة، إلا أنه وجدنا أن الفرص المتاحة لهذه المؤسسات من الصعب الاستفادة منها، وهذا أحيانا بسبب الضمانات غير الملائمة للمؤسسات من جهة، وشروط خاصة بالبنوك من جهة أخرى مما يصعب هذا التعامل .
- تعد ولاية مستغانم من بين ولايات الوطن المدرجة ضمن الولايات الصناعية التي تركز نشاطها على القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، و التي تعتمد على تكنولوجيات بسيطة و على كثافة عمل مرتفعة ذلك بسبب نقص مواردها و إحجام البنوك على تمويلها .

التوصيات :

- إنشاء بنك معلومات يقوي العلاقة بين البنك و المؤسسات.
- ابتكار منتوجات مصرفية جديدة.
- تقديم مزايا و حوافز لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل أدائها ورفع عددها، و ترقيةها لاكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم.

الهوامش :

المراجع باللغة العربية :

1. صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 03(2004)
2. طاهر محسن منصور الغالي "منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة"، جامعة الأردن، الطبعة الأولى 2009

3. أوبختي نصيرة، "القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة"، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التنمية كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2010-2011
 4. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
 5. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
 6. سيد علي بلحمدي، "المؤسسات الصغيرة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة 2006.
 7. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005
 8. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارنة) الدار الجامعية، مصر 2007
 9. بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003
 10. سحنون سمير "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" حالة الجزائر -" ماجستير في اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 2004-2005
 11. عبد الرحمن يسري أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها" دار النشر و التوزيع، الإسكندرية 1996
 12. سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2000
 13. بونوة شعيب، سحنون سمير، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006
 14. بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص 123، 124 إحصائيات 1991-2002
- المراجع باللغة الفرنسية :

- 1- Olivier tores ;PME de Nouvelle approche ;Economica ;1998 ;p105
- 2-samia GHARBI ;LES PME /PMI EN ALGERIE ;cahier de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ;université de littoral cote d'opale ;N 238 ,mars 2011 p 07